



الشيخ سالم الصباح يعقب على موضوع مؤتمر الأردن



النواب يعترضون على رفع الجلسة بعد تأجيل موضوع مفوضية الانتخابات

المدن السكنية» في المداولة الأولى

للانتخابات» لحين إحالة مشروع قانون مماثل من الحكومة

سالم الصباح: الدعم الكويتي في مؤتمر الأردن كان معنويا لتأييد العراق من دون أي التزام مالي على البلاد

وصبها في ملف الإسكان، والقضية الإسكانية هي عربون التصالح والتعاون بين المجلس والحكومة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة أن تكون الشركات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. النائب محمد هايف: هناك ملاحظة يفترض أن يتضمنها المقترح وهي قضية العدالة، فهناك فوارق بين المناطق في الأسعار فهذا يدفع 5000 دينار وهذا يدفع 3 آلاف وآخر 15 ألفا، وهذا يتسلم وثيقة بعد 5 سنوات وآخر يتسلم وثيقة بعد 15 سنة، وهذا عمل مخالف للدستور، والمواطنون سواسية.

وأضاف: يجب أن نركز أيضا على المساحات، هناك مواطن يأخذ موقعا مميّزا به ارتدادات كبيرة، ومواطن شارع واحد ومغلق من اليمين واليسار وهذا قيمته ربع قيمة البيت الأول وهذا يجب مراعاته في القانون الجديد وأن يكون لجميع القسام ارتدادات واحدة ومتساوية، أرجو أن يراعى ذلك في المداولة الثانية من وضع ضوابط متساوية لجميع المواطنين من حيث التوزيع للأراضي في المدد وفي المبالغ. النائب يوسف البذالي: القضية هي قضية استقرار المواطن يعاني من الإجراءات التي أثرت عليه نفسيا واقتصاديا وتعليميا وصحيا، والإيجارات وصلت إلى 60٪ من رواتب المواطنين، والطلبات وصلت إلى ما يجاوز 100 ألف طلب ومن يحصل بعد 25 سنة على البيت سيكون منهكا اقتصاديا فالحكومة تمنحه 70 ألف دينار ويدفع من راتبه 10٪، نتمنى من اللجنة الإسكانية الاستعجال في القانون لحل الأزمة الإسكانية التي إن حلت سنحل كثير من المشاكل في المجتمع.

وأضاف: بالنسبة لمن باع بيته أتمنى أن يكون هناك قانون يشمل بنك التسليف والإسكان، البيت تم بيعه بـ 100 ألف والأسعار اليوم وصلت إلى 500 ألف، أتمنى الاستعجال في حل القضية.

النائب الصبيحي الصبيحي: المؤسسة العامة للرعاية السكنية عندها قانون للاستثمار وبدلا من أن يحقق دخلا للدولة يتم استغلاله لسرقة البلد، فهناك مسؤولون سهلوا لأقربائهم الاستيلاء على أراضي البلد وفصلوا قرارات على مقياس الشركات التابعة لأقربائهم، ومن الحالات أرض مساحتها مليون و300 ألف متر خصصت



مداخلة هاني شمس



وفهاد خلال مداخلة

الحبيني: استقرار الوطن مرهون باستقرار المجتمع وهذا لا يتحقق إلا بوجود سكن مناسب يمنح الأسر السكنية
جوهري: القانون حرص ألا يكلف الدولة من الأموال العامة والاحتياطي العام أي أعباء مالية
العيسى: القانون نوعي وقائم بالدرجة الأولى على إشراك القطاع الخاص العالمي في حل الأزمة
الدمخي: بيروقراطية الحكومة وعدم قدرتها على التوافق مع العمل الخاص أول عوائق تنفيذ هذا القانون
يوسف البذالي: القضية هي قضية استقرار... والمواطن يعاني من الإجراءات التي أثرت عليه نفسيا واقتصاديا
الصقعي: مع تجاربنا السابقة عندما نضع التاجر في مواجهة المواطن فالخاسر والضحية يكون المواطن

المميز، والتنمية المستدامة هي ما نحتاجه في هذا الوقت، كمشروع المدن الإسكانية والأجل منها التفكير خارج الصندوق، معالجة لهذه القضية، وحل الأزمة يتمثل في أمرين: الاقتناع الحكومي بأن هناك أزمة إسكانية وجهود وزارة الإسكان ممثلة بوزيرها تبشر بالخير، الأمر الثاني هو تمويل المشاريع الإسكانية أولا بأول، فالقضية تنصدر جميع احتياجات الشعب في كل الاستبيانات سابقة، وهي متنفس لكل بيت، وأغلب القضايا الأخرى مصدرها القضية الإسكانية، فهناك 120 ألف طلب يحتاج منا دراسة، وهي بمثابة 120 ألف كرة تلج إذا لم نتعاون في حلها اليوم لن ندخلها حلا.

وأضاف: أموال الدولة ضاعت في صندوق الجيش والضيافة، وعندما يكون الأمر متعلقا بالمواطن والسكن يكون هناك نوع من الأخذ والعطاء بين المجلس والحكومة، لا بد من استرجاع الأموال

النائب حمد العبيد: مشكلة الإسكان أُرقت الأسر وعانى منها المواطن، ونجاح المجلس والحكومة في حل القضية سيكون إنجازا شعبيا لهما، وكان بؤنا أن تقدم الحكومة مشروعا متكاملًا، فكل هذا القانون، فكلّي تنفيذ هذا القانون، فكلّي الخاص أول عوائق التنفيذ هذا القانون، فكلّي ننتقل شركة بشركة في الكويت فنسندل في قضايا ومحاكم، لذلك فإن بيروقراطية العمل الحكومي حجر عثرة في كل القوانين الإسكانية التي خرجت، وعندما ألزموا الحكومة بخمس سنوات لإنشاء السكن، لم تلزم وعملوا عمدا على عدم تطبيق القانون.

وأضاف: من الجيد إضافة نقطة السهم الذهبي حتى نضمن حق المواطن ويمكن الحكومة من تحديد الأسعار، وهناك قوانين أخرى منها قانون الاستفادة من احتياطي الأجيال القادمة لدعم القضية الإسكانية ودعم بنك الائتمان. النائب د. فلاح الهاجري: نشكر اللجنة على التقرير

الائتمان معني بالتنموي فهذا لن يأتي بنتيجة ولكن لا بد من دمج قانون الرهن العقاري، والقانون لن يحقق أي نتيجة للناس من دون قوانين أخرى. النائب د. عادل الدمخي: بيروقراطية الحكومة وعدم قدرتها على التوافق مع العمل الخاص أول عوائق التنفيذ هذا القانون، فكلّي ننتقل شركة بشركة في الكويت فنسندل في قضايا ومحاكم، لذلك فإن بيروقراطية العمل الحكومي حجر عثرة في كل القوانين الإسكانية التي خرجت، وعندما ألزموا الحكومة بخمس سنوات لإنشاء السكن، لم تلزم وعملوا عمدا على عدم تطبيق القانون.

وأضاف: البيوع على المواطنين يجب أن يعاد النظر فيه ودراسة جيدا ومن دون دراسة جدوى كيف سيدخل المستثمر الأجنبي وما الدافع له على الدخول؟، وعملية شراء الكويتيين قضية تحتاج إلى تفسير، بعد أن كنت تعطي له أرضا وقرضا.

بنك الائتمان ولكن تحت رعايته، تهدف إلى عدم تحميل أي أعباء مالية على الدولة. النائب عبدالوهاب العيسى: القانون نوعي ومهم وينتظره الشعب ونشكر اللجنة، وهذا القانون قائم بالدرجة الأولى على إشراك القطاع الخاص العالمي في حل الأزمة الإسكانية والقطاع الخاص العالمي إذا لم يجد دراسة جدوى جيدة لن يأتي للاستثمار في الكويت، وملاحظات هيئة الاستثمار تقول إنه لا توجد دراسة جدوى، وأرى أنه أمر إيجابي، لنأخذنا انجزنا دراسة جدوى فلن يأتي القطاع الخاص للاستثمار في السكن، بعد أن يكتشف أن بنك الائتمان مفلس والمواطنون لا يستطيعون أخذ قرض أو شراء بيت أو بناء بيت فمن الخبرة أننا لم نعلم بدراسة جدوى لأنه إذا قدمت دراسة جدوى فإن المستثمر العالمي لن يأتي للاستثمار عندك. "20" من القانون بأن بنك

من التوسع في السنوات اللاحقة ومستعدون لمراجعتها مرة أخرى في المداولة الثانية. وقال جوهري: بخصوص الوسيط فهناك قانون بالغاء الوكيل المحلي، وملاحظة الأخ حمدان بأن يتعامل المستثمر مباشرة محل اهتمام، أما بخصوص الشريعة الإسلامية، فجميع الشركات المساهمة التي خرجت خلال السنوات العشر الأخيرة كانت بالطريقة نفسها "الاكتتاب" وهو ما طبقناه في هذا القانون الذي لم يأت بجديد، ولا بأس في ذلك وليس الأمر أن يحتكر الاحتجاب شريحة دون أخرى فأحكام الشريعة مطبقة في الشركات خلال السنوات السابقة. وأضاف: القانون حرص ألا يكلف الدولة من الأموال العامة والاحتياطي العام، وما نص عليه زيادة في الضمان للمواطنين، وبخصوص بنك الائتمان، فحالات التعثر في سداد قروض بنك الائتمان قليلة ولا تتجاوز 1٪ وفكرة ألا يكون البيت باسم

وفيما يتعلق بالتخارج من الشركة هناك طرفان في الشراكة المستثمر الأجنبي والمواطن، والقانون ينص على أنه لا يجوز لأي شركة أن تتخارج إلا بعد الانتهاء من أعمالها، ومن الممكن أن تستبدل بشركة أخرى تتخصص بإدارة العقار. وأضاف: بالنسبة للمواطن فلا يجوز له أن يتخارج من أسهمه إلا بعد أن يُدرج في البورصة والتنازل عن الأسهم، وبالنسبة للسعر فالمقترح وضع هامش ربح للمستثمر لكن بعد أخذ الآراء رأينا أن ذلك سيكون مجالا للتلاعب من قبل المستثمر، ولذلك أسندنا تحديد السعر إلى دراسة الجدوى وإلى مؤسسة الرعاية السكنية، وهذه قضية متفاوتة في المدة والمكان، فهناك الفوارق الخاصة بالمناطق والمدد الزمنية، والمادة "19" حرصت على عدم المساس بالمنظر العام للهيكلة الخارجي من حيث الناحية الجمالية لتكون موحدة لكن هذا لا يمنع

بد أن نقر ضريبة العقار وسنحقق زيادة في المعروض ويستطيع كل إنسان أن يأخذ حقه. وتابع: أشيد بما قرره القانون أن الشركات تعمل وفق الشريعة الإسلامية، هذه مسؤولية حملتها لنا المادة الثانية من الدستور، ووفقا للنص يكون الاكتتاب 50٪ متاحا لكل المواطنين، لكنني استفسر عن موضوع تحديد السعر موجود في الاقتراحات المقدمة، ولم يدرج في المشروع الختامي للجنة؟ الثانية عالية الخالد: أشكر اللجنة على القانون لأن به رؤية متكاملة، والقضية تحتاج إلى تحليل عدد من الأمور والأبعاد، غير أن التقدم نحو الأمام مطلوب، ولذلك القانون خطوة باتجاه الأمام، والسؤال لماذا هي على أساس الشريعة وأحكامها؟ ونحن دولة مدنية وذلك بسبب اقتصر المشاركة الشعبية على فئة معينة دون أخرى وهذا من الممكن أن يدخلنا في مشكلة دستورية، كذلك ما سبب تحميل الضمانات على الاحتياطي العام؟ هل عندكم شك أن هذا القانون سوف يُضرب؟، وذلك سوف يؤثر على تصنيفنا الدولي، كذلك وجدت أن هناك رأيا لبنك الائتمان لم يُصَف إلى تقرير اللجنة فلماذا لم يصف رأي بنك الائتمان؟

النائب مرزوق الحبيني: نشكر اللجنة على إنجازها واهتمامها، المشكلة الإسكانية مشكلة أسرة ومجتمع ووطن ولا يمكن أن يوجد استقرار للوطن من دون استقرار للمجتمع، ولا يمكن أن يستقر المجتمع من دون استقرار للأسرة، ولا يتحقق إذا لم يكن هناك سكن وسكنية للأسرة، والحاصل أن الابن يتزوج وأبناءه يتزوجون وهو يسكن لدى أسرته أو في بيت إيجار.

وأضاف: لنستغل هذا التفاهم والتوافق مع الحكومة لأنها هي المهمة على مصالح الوطن، ويجب أن ننبه إلى أن مافيا العقار وسماسة الاتجار بمعاناة الناس لن تترك هذا القانون يسير بالطريقة المستقيمة وأول ما سيضرب في هذا المجال هو التوافق الحاصل بين المجلس والحكومة، وأطلب أن تكون حذرين ويقظين في التعامل مع مافيا العقار، وعلى الحكومة أن تقوم بدورها وفق الدستور لإنهاء معاناة الناس.

النائب د. حسن جوهري: رئيس لجنة شؤون الإسكان والعقار: "سناخذ كل ملاحظاتهم بعين الاعتبار لكن أفضل تقديمها مكتوبة أفضل،



متابعة لمجريات الجلسة



الحبيني معقبا